رؤية تحليلية لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء من منظور التخطيط الاجتماعي

أ.د/ ماجدة سرور

برنامج الخدمة الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية
كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، 2713
الدوحة، قطر.

د/ حسام إسماعيل

أستاذ التخطيط الاجتماعي المساعد
كلية الخدمة الاجتماعية
جامعة حلوان

أولا: مقدمة

أصبحت قضية الفقر من أخطر القضايا التى تواجه المجتمع المصرى؛ حيث أنها تعد عقبة أساسية في سبيل تحقيق التنمية وخطراً يهدد الاستقرار السياسى والسلام الاجتماعي، نظراً لأن الفقر ليس مفهوماً اقتصاديا بل هو مفهوم اجتماعى- ثقافى، حيث إنه يساهم فى ترك الملايين من البشر عرضة لليأس والجوع والحرمان والظلم والبطالة، بالإضافة إلى انخفاض المهارات والقدرات البشرية للفقراء .

وفى ضوء ذلك فاننا فى حاجة إلى استراتيجيات ثقافية لدمج الفقراء وليس ابعادهم ولذلك فإن رفع شعار "دولة العدل " هو نقطة البداية فى رسم هذه الاستراتيجيات، حيث أنه فى دولة العدل يتم التعامل مع مشكلة الفقر والحرمان من منظور إنسانى وثقافى

ولذلك أصبحت العدالة مطلباً شعبياً لكل سكان المجتمع المصرى بكل فئاته وبصفة خاصة الفقراء الأكثر حرماناً، من أجل توفير الوضع المثالى لمواجهة الظلم والحرمان والاقصاء والاستبعاد من خلال توفير المساواة في الفرص المتاحة لجميع المواطنين دون تمييز، المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين المنتمين للمجتمع، العدالة في توزيع الخدمات بشكل عادل على كل قطاعات المجتمع، وكذلك العدالة في توزيع الدخول بين جميع المواطنين بما يقلل الفوارق بين الطبقات، فالعدالة الاجتماعية هي الهدف الذي ينشده جميع الناس للتمتع بالمساواة والحصول علي الفرص المتاحة

ويعتبر التخطيط الاجتماعي الأسلوب العلمي الذي يتضمن عدة عمليات فنية مختلفة عن طريق الاستخدام الواعي للإمكانيات والموارد البشرية والمادية من خلال نماذجه ومداخله.

ويعد الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها والاهتمام به يمثل الخطوة الأولي على طريق تقدم المجتمع، حيث لم تعد ثروة الأمم تقاس بمدي ما تمتلكه من موارد طبيعية أو قوي عسكرية، بل أصبحت تقاس بمدي كفاءة العنصر البشري فيها وقدرته على الإنجاز والإبداع. (عمارة، 2001، ص ص 5 -6)

ومن ثم يعد الفقر أحد الظواهر الاجتماعية الخطيرة ذات الأبعاد المتعددة حيث يعتبرعقبة أساسية فى سبيل بناء المجتمعات وتحقيق التنمية سواء فى الدول النامية التى يتزايد فيها أعداد الفقراء نتيجة الظروف المجتمعية الخاصة بها، أو الدول المتقدمة لغياب المساواة والعدالة فى توزيع الخيارات والفرص، فالفقر لم يعد نقصاً فى الموارد ولكن نقصاً فى الفرص المتاحة للوصول إليها (السروجى، 2011، ص7)

وفى إطار ذلك نتج عن الفقر العديد من المشكلات مثل إرتفاع معدلات الحرمان والبطالة والأمية، الحرمان من الحصول على الخدمات العامة مثل (الغذاء والصحة والتعليم. الخ) بجوده عالية وتكلفة مناسبة. ومع إرتباط هذا التقصير الواضح بالحقوق والواجبات والمساءلة والعدالة لم يعد الفرد يشعر بأنه جزء من المنظومة الاجتماعية الشاملة وبالتالي انخفضت المصداقية والثقة وانخفضت المشاركة في الحياة العامة(سالم وآخرون، 2010، ص 5)

وذلك نتيجة لغياب المساواة والحرمان الاجتماعي، وكذلك النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير العادلة وغير المعنية بمكافحة الفقر وتمكين الفقراء من خلال توفير فرص العمل لهم لكسب العيش الكريم بكرامة، بدلاً من ترك الملايين منهم نهباً للبطالة وغيرها من المشكلات الاجتماعية التى يترتب عليها فقد وإهدار للكرامة نتيجة عدم المساواة وعدم العدالة فى توزيع الخدمات (النجار وآخرون، 2005، ص 7)

ونتيجة لذلك يظهر دور المخططين الاجتماعين من خلال الالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان من خلال تعزيز المساواة الاجتماعية و الاقتصادية بين الفئات الفقيرة والمهمشة، حيث يجب على الأخصائيين الاجتماعين توجيه قيمة العدالة الاجتماعية لمعالجة الحرمان من الفقر لتحقيق التنمية الاجتماعية والقضاء على الظلم الاجتماعى.(Antoinette& Twikirize، 2014، p314)

والتخطيط الاجتماعى هو السمة الأساسية والغالبة فى حياة الانسان وحياة المجتمعات ككل والوسيلة الهادفة إلى تحقيق التنمية المتكاملة حيث لا يمكن إحداث التنمية دون الأخذ بأسلوب التخطيط كأسلوب علمى لاشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات مما يؤدى إلى تحقيق معدلات أعلى للرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع (عثمان، وسرحان، 2015، ص 17)

وتعد نماذج التخطيط الاجتماعى مدخل منهجى منظم لمساعدة صانع القرار فى استقصاء المشكلة والبحث عن الأهداف وتقويم البدائل عن طريق المقارنة بين نتائج استخدامات كل بديل منها لاختيار البديل الأمثل للتأثير فى المشكلة والعمل على حلها (على، 2004، ص 191)

وتساعد هذه النماذج على استيعاب المخططين للمشكلات القائمة فى المجتمع ، وتساعد ايضا المخطط في التعرف على أساليب التدخل المقصود، الذى يستطيع إحداث التأثير المنشود وإيجاد حلول لبعض المشكلات الاجتماعية البالغة التعقيد، بالإضافة إلى التعريف بكيفية استخدام هذه الأساليب لزيادة قدرات المخطط على التحليل والربط بين المتغيرات وتحديد العلاقات القائمة فيما بينها وقياسها قياساً كمياً لتفسير السلوك الانسانى تفسيراً مناسبا يزيد من إمكانية الاعتماد عليها كأساس للممارسة السليمة والارتقاء بها على مستوى المحاولة والخطأ والخبرات الفردية المحدودة وتقود إلى مؤشرات تساعد فى اتخاذ القرار بل وفى بناء نماذج للممارسة مستمدة من الإطار الثقافى والاجتماعى والسياسى للمجتمع (عويس و الافندى، 2005، ص 125)

ومن هنا تسعى الدراسة الحالية إلى تفعيل العدالة الاجتماعية للفقراء من خلال تحقيق المساواة فى الفرص المتاحة، المساواة فى الحقوق والواجبات، العدالة فى توزيع الدخول، العدالة فى توزيع الخدمات، سيادة القانون.

وفيما يلى عرض لبعض الدراسات والابحاث التى ترتبط بموضوع البحث:

تم التركيز على الدراسات السابقة المرتبطة ارتباط مباشر بموضوع البحث وهى على النحو التالى:-

أ- الدراسات العربية :

1- دراسة (جلبى وآخرون،2007) استهدفت الدراسة مستويات التنمية البشرية فى مصر وأهداف الالفية الثالثة، ودوائر الفقر والحرمان، وانتشار الفقر والتوزيع الجغرافى له، والحرمان البشرى فى الصحة والتعليم، وتوصلت الدراسة إلى أن غياب المساواة فى الفرص المتاحة من حيث في التعليم والصحة، والتمييز ضدهم وتهميشهم يترتب عليه اجحاف الفقراء، وأكدت الدراسة علي ضروة تبنى مجموعة من السياسات التى تتبنى العدالة الاجتماعية كهدف لها من أجل تحقيق الانصاف وتخفيف حدة الفقر

2- دراسة (محمد، 2009) استهدفت الدراسة وصف لطبيعة الخدمات المقدمة ومعرفة ما إذا كان هناك مستوى من مستويات الافتقار للعدالة الاجتماعية للخدمات المقدمة للفقراء في الأبعاد الأربعة

(الإنتاج، الاستهلاك، المشاركة السياسية، التفاعل الإجتماعى) أم لا، وتحديد المقترحات لزيادة فاعلية الخدمات المقدمة للفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية في الأبعاد الأربعة، والمساهمة في وضع خطة مقترحة لزيادة فاعلية الخدمات المقدمة للفقراء من الجمعيات الأهلية لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الإستبعاد الإجتماعى، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى إنخفاض في مستوى العدالة في الخدمات المقدمة للفقراء بنسب متفاوتة، وغلبة المحسوبية، وضرورة توزيع الخدمات بين سكان المجتمع دون تمييز.

3- دراسة (الزيادى، 2011) استهدفت الدراسة تحديد العلاقة بين العدالة الاجتماعية وسياسات الإقلال من الفقر، وذلك بالتركيز على التجربة المصرية في هذا الشأن، من خلال، دراسة طبيعة العلاقة التي تربط ما بين العدالة الاجتماعية ومشكلة الفقر، والاستفادة من أهم التجارب الدولية في مواجهة مشكلة الفقر، وتحديد آليات وبرامج الإقلال من الفقر في مصر، وتوصلت نتائج الدراسة لضرورة وجود وعي تام بأهمية النمو الاقتصادي مع الاعتراف بعدم كفايته لضمان مشاركة الفقراء في ثمار النمو الاقتصادي، ويجب على واضعي السياسات مراعاة العدالة في توزيع ثمار التنمية بين فئات الشعب المختلفة، على أن تكون الأولوية للطبقات الفقيرة والمهمشة من السكان، وأهمية تضمين البعد الخاص بالعدالة الاجتماعية عند صياغة وإعداد استراتيجيات وبرامج الإقلال من الفقر.

4- دراسة (عبد الفتاح، 2015) استهدفت الدراسة تحديد واقع العدالة الاجتماعية في الأحياء الحضرية الفقيرة، تحليل المتغيرات التخطيطية المرتبطة بتحسين نوعية حياة فقراء الحضر، أوضحت نتائج الدراسة قبول صحة الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه توجد علاقة طردية دالة إحصائيا بين العدالة الاجتماعية وما تتضمن من متغيرات (المساواة فى الفرص المتاحة- المساواة فى الحقوق والواجبات- العدالة فى توزيع الدخول- العدالة فى توزيع الخدمات) والتخطيط سواء(مرحلة وضع الخطة- تنفيذ الخطة – تقويم الخطة) لتحسين نوعية حياة فقراء الحضر سواء كان ذاتياً أو بيئياً).

5- دراسة (اسماعيل، 2015) استهدفت الدراسة تحديد واقع العدالة الاجتماعية لدى فقراء الريف- تحديد واقع تمكين الفقراء لدى فقراء الريف – درجة التباين بين القري الأكثر نشاطاً – متوسط النشاط – الأقل نشاطاً في العدالة الاجتماعية لتمكين فقراء الريف من المشاركة في صنع سياسات رعايتهم الاجتماعية وتحديد درجة وقوة تأثير العدالة الاجتماعية في تمكين الفقراء بالريف من المشاركة في صنع سياسيات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الاجتماعية وتمكين الفقراء كما يحددها أرباب أسر الفقراء الأقل دخلاً وكذلك وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائياً بين تمكين الفقراء والمشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بهم .

6- دراسة (الريدي، 2015) استهدفت الدراسة الكشف عن واقع العدالة الاجتماعية ودور مؤسسات الدولة في محاربة الفقر، وتوصلت نتائج الدراسة إلي أنه على الرغم من المخصصات الضخمة التي تم توجيهها على مدار العقود الماضية للإنفاق على البرامج الداعمة للبعد الاجتماعي إلا أن هذا لم ينعكس على الأحوال المعيشية للمواطنين بصورة تتناسب مع حجم الإنفاق، ولم يتحقق التقدم المطلوب على الجانب الاجتماعي سواء في محاربة الفقر أو تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين

يتناسب مع المبالغ التي أنفقت، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة معدلات التشغيل وإتاحة فرص العمل للشباب بوضع السياسات التي تساعد الشباب على التشغيل الذاتي من خلال إقامة المشروعات الصغيرة وتشجيعهم على ريادة الأعمال، وضرورة توفير البنية الأساسية والتشريعية اللازمة للتوسع في إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق الصناعية بالمحافظات المختلفة.

7- دراسة (البساطي، 2016) استهدفت الدراسة الكشف عن دور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء، وتوصلت نتائج الدراسة أن دور الأخصائي الاجتماعي في تحسين مستوى حياة الأسرة الفقيرة لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء متوسط، وأن مستوي أداء الأخصائي الاجتماعي لدوره في تحقيق المعايير الضابطة للاستحقاق للخدمات الاجتماعية متوسط، كما أشارت نتائج الدراسة إلي أن مستوى أداء الاخصائي الاجتماعي لدوره مع الفقراء في تحقيق عدم الاستعباد الاجتماعي للفقراء كان ضعيفاً، وأن مستوى أداء الأخصائي الاجتماعي لدوره مع الفقراء في تحقيق تكافؤ الفرق للفقراء في المؤسسات الاجتماعية كان ضعيفاً، وقد أوصت الدراسة بتحديد دور واضح للأخصائي في العمل في مجال العدالة الاجتماعية، ووضع منهاج عمل يتضمن مسئولياته في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء.

8- دراسة (حسب النبي، 2017) استهدفت الدراسة تحليل أهم اتجاهات الفكر الاقتصادي المعاصر المتصلة بمفاهيم الفقر، وظاهره، وأنواعه، والآثار السلبية المترتبة علي ظاهرة الفقر، وتحليل أهم اتجاهات الفكر السوسيولوجي المعاصر المتصلة بمفاهيم العدالة الاجتماعية ومظاهرها ومتطلباتها، وصياغة عدد من الآليات التي تبين كيفية استفادة مصر من أحدث الأدبيات العالمية في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلي إن معدل النمو الاقتصادي وحده ليس مهماً، بل إن المهم هو بنية هذا النمو الاقتصادي وجودته بحيث يكون مسانداً للفقراء، ويؤثر ارتفاع معدلات الفقر علي نسب الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه، وعلي صحة الأفراد ودخولهم المستقبلية وعلي معدلات الانخراط في الأنشطة الإجرامية، كما إنه يرتكز علي تقويم الأبعاد المتعددة للفقر وفقاً لمنظور فقر القدرات .

9- دراسة (حسب النبي، 2017) استهدفت الدراسة صياغة آليات مقترحة تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وفي الوقت نفسه تزيد من مساهمة المنظمات التطوعية في منع الفقر، والالتحاق بالتعليم، ودخول سوق العمل، والتماسك الاجتماعي وعدم التمييز، وعدالة الاستفادة من الخدمات الصحية، والعدالة في الحراك الاجتماعي بين الأجيال المختلفة في مصر، وتوصلت نتائج الدراسة لمجموعة من الآليات المقترحة والتي تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء، منها أهمية توظيف سياسات نظم الرفاهية الاجتماعية لضمان تحقيق المساواة الأفقية عند الوفاء بالاحتياجات مع السماح لقوى السوق بتقديم الحوافز والمكافآت العادلة للأفراد المجتهدين، وأن العدالة الاجتماعية هي الأوضاع التي يتمتع فيها جميع أفراد المجتمع بنفس الحقوق الأساسية والحماية والفرص والالتزامات والعوائد الاجتماعية.

10- دراسة (حسن، 2018) استهدفت الدراسة تحديد مستوى أبعاد العدالة الاجتماعية ومستوى أبعاد قيم رأس المال الاجتماعى لدى فقراء الحضر وتحديد العلاقة بين العدالة الاجتماعية وتدعيم قيم رأس

المال الاجتماعى لدى فقراء الحضر، وقد توصلت الدراسة أن مستوى أبعاد العدالة الاجتماعية وما تتضمنه من (المساواه فى الفرص المتاحة – المساواة فى الخدمات – المساواة فى الحقوق- المساواة فى الواجبات – العدالة فى توزيع الدخول) تسهم فى تدعيم قيم رأس المال الاجتماعى المتمثلة فى (المشاركة الاجتماعية – العلاقات الاجتماعية – الثقة المتبادلة –الانتماء- العمل الجماعى والتعاون) لدى فقراء الحضر.

ب-الدراسات الأجنبية:

1- دراسة " (Litho,2007) ركزت الدراسة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤدي إلى تمكين المرأة كحل للمشكلات المتعلقة بالفقر وقضايا عدم المساواة بين الجنسين، وتوصلت نتائج الدراسة أن تمكين المرأة الريفية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يساهم فى الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من مشكلات عدم المساواة سواء فى الحقوق والواجبات او المساواة فى الفرص المتاحة وأن للمعلومات دور هام فى تحقيق العدالة الاجتماعية

2- . دراسة بيجز (Biggs,2008)"ركزت الدراسة على ضرورة تكافؤ الفرص المتاحة في التعليم للحد من الفقر وتطبيق العدالة الاجتماعية، وتطوير سياسات المؤسسات في تقديم الخدمات بما يتوافر مع متطلبات ومبادئ العدالة الاجتماعية، مع ضرورة وجود نموذج للتنمية يعتمد على الرصد والتقييم للحالات والنماذج السابقة، وتعزيز بحوث العلوم الاجتماعية بشأن حل المشكلات المجتمعية التي تواجه المزارعين والفئات الضعيفة في شرق انجليا، واختيار الناس للبحث والتطوير وحالات التدخل ليس فقط على أساس الكفاءة الفنية ولكن أيضا يجب أن يكون لديها سجل حافل من الجهود في تطوير مبادئ العدالة الاجتماعية.

3- دراسة (Freiman, 2012) استهدفت الدراسة تطوير مفهوم العدالة الذي يدعو الي ان اكثر الناس لديهم ما يكفي من المتطلبات بمواصفات مثالية وانسانية تحقق العدالة الاجتماعية ومن الواجب الاخلاقي مساعدة أولئك الفقراء من خلال المساواة وتوفير موارد المجتمع في خدمتهم وتحسين حياتهم بما يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية لمن يعانون من تدنى المستوى المعيشي وزيادة نسبة الفقر .

4- دراسة (Kuilema, 2013) استهدفت الدراسة الكشف عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحديد مناطق وأعداد الفئات الفقيرة، وذلك لضمان وصول الخدمات لكل القطاعات داخل المجتمع، حيث تم التوصل إلى معرفة الآثار المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات وتقليل الفجوة الرقمية وتأثير ذلك على تحقيق العدالة الاجتماعية، وعدم وجود الوسائل المناسبة لصالح الفئات الضعيفة من السكان مما يؤكد غياب الإنصاف والمساواة، وعدم وجود عدالة في توزيع الدخل والخدمات بين فئات المجتمع، مما يستدعى إزالة كافة أشكال الظلم والتمييز بين أفراد المجتمع.

5- دراسة (Andrade,2017) استهدفت الدراسة وضع إطار عمل للعدالة الاجتماعية يعمل علي تحقيق المساواة الصحية للفقراء، وتحديد العلاقة بين أسباب الفقر وعدم المساواة الصحية والاستعانة بالعدالة الاجتماعية كمصادر نظرية لمعالجة عدم المساواة الصحية ومعاناة الفقراء بسبب الظلم

الاجتماعي، والتعرض للأمراض، ونقص المساعدة في مجال الرعاية الصحية، وتوصلت نتائج الدراسة لوضع إطار عمل مقترح لحقوق الإنسان يعالج التفاوتات الصحية وصحة السكان من منظور الفقراء، وأن الرعاية الصحية هي حق من حقوق الإنسان وهي ضرورة لازدهار الإنسان.

6- دراسة (Iqbal, 2018) استهدفت الدراسة تحديد مفهوم العدالة التوزيعية ووجهات النظر المختلفة حول العدالة التوزيعية، وتولي الدراسة اهتماما خاصا للمنظور الإسلامي بشأن العدالة التوزيعية والاستراتيجية الإسلامية لتحقيقها، وتوصلت الدراسة إلي أن العدالة التوزيعية قد تعني أشياء مختلفة لمدارس الفكر المختلفة، والمناقشات الراهنة حول الفقر وعدم المساواة هي من بين المناقشات الاقتصادية التي تجري منذ وقت طويل ولكنها تلقت اهتماما أكبر من قبل كل الأكاديميين والسياسيين خلال السنوات الخمسين الماضية، فقبل خمسين عاما اعتبر النمو في الدخل القومي أكثر الطرق فعالية للحد من الفقر،ولا يعتبر الآن الدخل المالي الوحيد لتحديد من هو الفقير ولكن هناك فقر القدرات- فقر الحاجات- فقر التنمية البشرية – فقر المعلومات .

7- دراسة (Comellas, 2020) استهدفت الدراسة التعرف علي مدي فعالية دور الكنسية في القرن الحادي والعشرين لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء من خلال تصور رجال الدين، وتوصلت نتائج الدراسة إلي وجود صعوبات في عمل الكنسية لتحقيق العدالة للفقراء بالصورة المطلوبة بالرغم من إنفاق المال واستثمار الوقت والجهد لتحقيق العدالة للفقراء، وارجعت نتائج الدراسة ذلك أن الظروف بالنسبة للفقراء تظل إلى حد كبير دون تغيير وتحتاج إلي تفعيل دور الكنسية والمجتمع في المساهمة في أحداث تغيير اجتماعي لصالح الفقراء.

8- دراسة (Cassandra, 2020) استهدفت الدراسة تحليل استجابة مجتمعات الفقراء ذوي الدخل المنخفض في منطقة العاصمة لولاية نيويورك بعد الأزمة المالية لعام 2008 وتداعياتها عليهم إلي عام 2018، وذلك لتعزيز العدالة للأفراد والمجتمعات اللاتينيين ذوي الدخل المنخفض الذين يعانون من التقشف للعدالة الغذائية، وتوصلت نتائج الدراسة أن المجتمعات العرقية منخفضة الدخل تكافح بشكل غير متناسب مع عدم المساواة في النظام الغذائي، ومع ذلك، بعد الأزمة المالية لعام 2008، أصبحت الظروف أكثر خطورة، خاصة في مجتمعات اللاتين، وقد أدى هذا السياق إلى تفاوتات شديدة في النظام الغذائي، حيث يتجلى في انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع أسعار الغذاء، والأمراض المرتبطة بالنظام الغذائي، وانخفاض الأجور، وانتهاكات حقوق العمال والبيئة، وتوصلت الدراسة لوضع تصور تحليلي يتضمن ضرورة تحقيق العدالة التوزيعية وتحقيق المساواة فى كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

قراءة تحليلية للدراسات السابقة المرتبطة بالعدالة الاجتماعية للفقراء:

1-اشارت القراءات التحليلية للدراسات السابقة إلى موضوعات العدالة والتخطيط لتحسين نوعية حياه الفقراء، واهتمت بقضايا الفقروالتنمية البشرية، وهدفت إلى تحديد مستويات التنمية البشرية في مصر وأهداف الألفية الثالثة ودوائر الفقر والحرمان وانتشار الفقر، ووصف طبيعة الخدمات المقدمة للفقراء وتحديد مستويات الافتقار للعدالة الاجتماعية للفقراء، المساهمة في وضع خطة مقترحة لزيادة فاعلية الخدمات المقدمة للفقراء لتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الاستبعاد الاجتماعي، وتحديد واقع العدالة الاجتماعية في الأحياء الحضرية الفقيرة، واقع العدالة الاجتماعية لدى فقراء الريف، واقع تمكين الفقراء لدى فقراء الريف، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها انخفاض في مستوى العدالة في الخدمات المقدمة

للفقراء بنسب متفاوتة، غلبة المحسوبية، وضرورة توزيع الخدمات بين سكان المجتمع دون تمييز، وضرورة تبنى مجموعة من السياسات التي تتبنى العدالة الاجتماعية كهدف لها من أجل تحقيق الإنصاف وتخفيف حدة الفقر، وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين العدالة الاجتماعية والتخطيط لتحسين نوعية حياة فقراء الحضر، وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين العدالة الاجتماعية وتمكين الفقراء، وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين تمكين الفقراء والمشاركة في صنع سياسات رعايتهم الاجتماعية. **دراسة** (حلبي وآخرون،2007)، ودراسة (محمد،2009)، ودراسة (عبد الفتاح، 2015)، دراسة (إسماعيل، 2015).

2- كما أشارت القراءات التحليلية للدراسات السابقة إلى موضوعات العدالة الاجتماعية وسياسات مواجهة الفقر، واهتمت بقضايا العدالة الاجتماعية وسياسات مواجهة الفقر، وهدفت إلى تحديد العلاقة بين العدالة الاجتماعية وسياسات الإقلال من الفقر، وصياغة آليات مقترحة تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة إسهامات المنظمات التطوعية في منع الفقر، وتحديد مستوى أبعاد العدالة الاجتماعية ومستوى أبعاد قيم رأس المال الاجتماعي لدى فقراء الحضر، وتوصلت الدراسات إلى ضرورة توظيف سياسات نظم الرعاية الاجتماعية لضمان تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية حتى يتمتع أفراد المجتمع بنفس الحقوق والحماية والفرص والالتزامات والعوائد الاجتماعية، والسماح لقوى السوق بتقديم الحوافز والمكافآت العادلة للفقراء، وتسهم العدالة الاجتماعية في تدعيم قيم رأس المال الاجتماعي لفقراء الحضر. دراسة (الزيادى، 2011)، دراسة (حسب النبي،2017)، دراسة (حسن، 2018).

3- وأكدت القراءات التحليلية للدراسات السابقة على موضوعات الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وركزت على الفقر وسياسات التشغيل الاقتصادي، وهدفت إلى تحديد واقع العدالة الاجتماعية ودور مؤسسات الدولة في محاربة الفقر، تحديد دور الأخصائي الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء، تحليل أهم اتجاهات الفكر الاقتصادي المعاصر المتصلة بمفاهيم الفقر، وأنواعه، والآثار السلبية المترتبة علي ظاهرة الفقر، تحديد أهم المداخل العالمية لتحليل الفقر، تحليل أهم اتجاهات الفكر السوسيولوجي المعاصر المتصلة بمفاهيم العدالة الاجتماعية ومظاهرها ومتطلباتها، الاستفادة من أهم التجارب الدولية في مواجهة مشكلة الفقر، وتحديد آليات وبرامج الإقلال من الفقر، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسات ، ضرورة زيادة معدلات التشغيل وإتاحة فرص العمل للشباب بوضع السياسات التي تساعد الشباب على التشغيل الذاتي من خلال إقامة المشروعات الصغيرة وتشجيعهم على ريادة الأعمال، ضرورة توفير البنية الأساسية والتشريعية اللازمة للتوسع في إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق الصناعية بالمحافظات المختلفة، دور الأخصائي الاجتماعي في تحسين مستوى حياة الأسرة الفقيرة لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء متوسط، يؤثر ارتفاع معدلات الفقر علي نسب الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه، وعلي صحة الأفراد ودخولهم المستقبلية وعلي معدلات الانخراط في الأنشطة الإجرامية، معدل النمو الاقتصادي يرتكز علي تقويم الأبعاد المتعددة للفقر وفقاً لمنظور فقر القدرات، ضرورة تضمين العدالة الاجتماعية عند صياغة وإعداد استراتيجيات وبرامج الإقلال من الفقر. دراسة (الزيادى،2011)، دراسة (الريدي، 2015)، ودراسة (البساطي،2016)، دراسة (حسب النبي، 2017).

4- أوضحت القراءات التحليلية للدراسات السابقة على موضوعات تحقيق العدالة الاجتماعية في ضوء المعايير الإنسانية، وركزت على قضايا فقر المعلومات والعدالة الاجتماعية، وهدفت الدراسات إلى تحليل أبعاد الفقر من خلال الجوانب الاجتماعية القائمة على العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، تطوير مفهوم العدالة الاجتماعية ليتوافق مع المواصفات المثالية والإنسانية في المجتمع، تحديد مفهوم العدالة التوزيعية ووجهات النظر المختلفة حول العدالة التوزيعية ،الكشف عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحديد مناطق وأعداد الفئات الفقيرة وذلك لضمان وصول الخدمات لكل القطاعات داخل المجتمع، تحديد أهمية تكافؤ الفرص المتاحة في التعليم للحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوصلت النتائج إلى ضرورة الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال ومراعاة حقوق الإنسان وتطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية، ضرورة تكافؤ الفرص المتاحة في التعليم للحد من الفقر وتطبيق العدالة الاجتماعية، وتطوير سياسات المؤسسات في تقديم الخدمات بما يتوافر مع متطلبات ومبادئ العدالة الاجتماعية،ضرورة مساعدة الفقراء من خلال المساواة وتوفير موارد المجتمع في خدمتهم وتحسين حياتهم بما يساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء، ضرورة إزالة كافة أشكال الظلم والتمييز بين أفراد المجتمع، تساهم العدالة التوزيعية في القضاء على الفقر (فقر القدرات- فقر الحاجات- فقر التنمية البشرية – فقر المعلومات)، دراسة (Litho, 2007)، دراسة (Freiman, 2012)،دراسة (Kuilema, 2013)، دراسة (Iqbal, 2018)، دراسة (Biggs, 2008)

5- توصلت القراءات التحليلية للدراسات السابقة التي استهدفت تحليل استجابة مجتمعات الفقراء ذوي الدخل المنخفض نحو العدالة الاجتماعية إلى نتائج أهمها ضرورة تفعيل دور المؤسسات الدينية والمجتمع في المساهمة في أحداث تغيير اجتماعي لصالح الفقراء، وضرورة تحقيق العدالة التوزيعية وتحقيق المساواة في كافة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. دراسة(Andrade, 2017)، دراسة(Comellas, 2020) ، دراسة (Cassandra, 2020).

واستنباطاً مما سبق تتحدد المشكلة البحثية فى:

عرض وتحليل الدراسات السابقة باستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء ".

ثانيا: أهداف البحث

تتحدد أهداف البحث فى:

1- عرض الدراسات السابقة المرتبطة بالعدالة الاجتماعية للفقراء
2- تحليل الدراسات السابقة باستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء
3- تحديد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها وإمكانية الاستفادة منها باستخدام النماذج العلمية للتخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء

ثالثا: تساؤلات البحث

تسعى البحث الى الاجابة علي التساؤل الرئيسي التالي:

ما اسهامات الدراسات السابقة باستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء؟

وينبثق من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية

1- ما اهتمامات الدراسات السابقة بتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء؟
2- ما نتائج تحليل محتوى الدراسات السابقة المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء؟
3- ما أهم الاستنتاجات التى يمكن الاستفادة منها باستخدام النماذج العلمية للتخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء؟

رابعا: الإطار النظري للبحث :

العدالة الاجتماعية

1- مفهوم العدالة الاجتماعية:

تعرف العدالة الاجتماعية بأنها توفير معاملة عادلة، وفرص متكافئة، وحصص متساوية من موارد وخيرات المجتمعات لكل أفرادها، وصولاً إلى حالة من الرضا المعيشية ودرجة من تحقيق الاحتياجات الأساسية للفرد، حيث الاحتياجات الأساسية هنا منظومة مترابطة من المتطلبات الحياتية الشاملة التى لا تقف عند توفير الطعام والشراب (ابو النصر، 2016، ص 19).

2- متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية

تتحدد متطلبات العدالة الاجتماعية من خلال(النجار، 2012، ص120):-

- إصلاح نظام الأجور الذى يتم من خلاله تحديد المستوى المعيشي للعاملين من خلال وضع حد أدنى وأقصى للأجور.
- نظام الضرائب الذى يعيد توزيع الدخل من خلال طرق توزيع الأعباء الضريبية حيث أنه كلما تعددت الشرائح الضريبية واتخذت منحنى تصاعدياً يتناسب مع المقدرة التكليفية للممولين فإن النظام الضريبى يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة فى تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية .
- الدعم السلعى والتحويلات ودعم الخدمات العامة وهو إنفاق عام موجه إلى الفقراء ومحدودى الدخل وشرائح رئيسية من الطبقة الوسطى لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية ولتوفير دخل لهم بإعتبار أن ذلك حقهم.
- تمكين المواطنين من خلال توفير فرص العمل لهم بما يتيح لهم الحصول على حصة عادلة من الدخل القومى بصورة كريمة من عملهم سواء تم ذلك من خلال توفير فرص عمل حقيقية من خلال قيام الحكومة بتهيئة البيئة الاقتصادية بما يوجد فرص عمل جديدة بالإضافة لذلك هناك مجموعة من الإجراءات الأخرى تتمثل فى:

أ. إيجاد قطاع عام قوى وقادر على قيادة التقدم والتحديث فى جميع المجالات.

ب. مشاركة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادي فى إطار الالتزام بالتخطيط القومي الشامل.

ج- توفير الحقوق التأمينية ضد البطالة وحوادث العمل والعجز الكلى أو الجزئى والتأمين ضد مخاطر الحياة والخوف من المستقبل بما يمثل الأساس لتحقيق الأمان الاجتماعى والإنساني (المشروع النهضوي العربي، 2011، ص104)

- الاتفاق شبه العام على أن الديمقراطية هى الحل الإنسانى الأكثر ترجيحاً ونجاحاً حتى الآن ومن ثم فإنها تمثل الحل لمشكله نقص العدالة وغيابها فى كل جوانب هذه الحياة دون اى تمييز(النمر، 2003، ص36)

ويقصد بالعدالة الاجتماعية في هذا البحث، تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين على أساس عادل، وتحقيق المساواة للجميع دون تمييز، وتوزيع الثروات والمنافع بشكل عادل ومتساوي لتحقيق الانصاف وتكافؤ الفرص بين الجميع في اطار قانونى.

الفقر

1- مفهوم الفقر:

يعرف الفقر بأنه إقصاء الناس من الخدمات الأساسية مما يؤدي إلى تدني قدرة الفرد على المشاركة فى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع مما يترتب عليه حلقة مفرغة من المشكلات مثل (تردى الدخول- تدني المستوي الصحي- الانهيار الأسري- الحرمان نتيجة الاستبعاد والتمييز. (أبو النصر، 2012، ص 115)

كما يعرف الفقر بأنه الحرمان من الخيارات والفرص المتاحة التى تعتبر أساسية للتنمية البشرية أكثر من أى شخص آخر ولا يتمتع بمستوى معيشي لائق وبمستوى من الكرامة الإنسانية واحترام الذات والآخرين والأشياء التي لها معنى فى الحياة (ليلة، 2002، ص27).

وهناك منظورات أخرى للفقر تتمثل في: (كريم، 2005، ص ص 12-13)

- المنظور الموضوعي للفقر: يحدد مستوى محدداً من الدخل أو الإنفاق يمثل الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء ويتم تعريف الأشخاص الذين يوجدون على هذا الحد الفاصل أو أدنى منه فقراء.
- المنظور الشخصي للفقر: يعرف الفقر وفقاً لمنظور الشخص ذاته. فإذا ما كان يشعر أنه لا يحصل على احتياجاته الأساسية يتم تعريفه كفقير.
- المنظور الاجتماعي للفقر: يحدد الفقراء بأنهم أولئك الذين يحصلون على إعانة للرفاهية من المجتمع، وطبقاً لهذا فإن الأشخاص يعتبرون فقراء عندما يعترف رسمياً بأنهم فقراء.

والفقراء هم الفئات الأكثر تعرضاً للفقر، أو المرض، أو الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، أو كبار السن أو غيرهم. (محمد، 2008، ص 19)

ويقصد بالفقر في هذا البحث، عدم كفاية الدخل والحرمان من اشباع الاحتياجات الأساسية والفرص والخيارات المتاحة أمام الفرد نتيجة غياب المساواة العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، والافتقار للإمكانيات والقدرات والمعلومات التي تتيح للفرد المشاركة في أنشطة المجتمع.

النموذج

1- مفهوم النموذج

يقصد بالنموذج بأنه تصور تطبيقى عملى يرتبط بالواقع الامبيريقى، ويوضح أساليب معينة للممارسة المهنية ويستخدم مباشرة عند تعاملنا مع المشكلات أو المواقف المختلفة استناداً على أساس قاعدة نظرية لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف تطبيقية عملية. (على، 2008، ص 301).

وفيما يلي عرض مختصر لأهم محاولات بناء نماذج التخطيط الإجتماعي وذلك وفقاً لتسلسلها الزمني علي النحو التالى:-

- نموذج الفريد كان(Alfred J. Kahn) (1969)

يعتمد النموذج على صنع قرارات تخطيطية عقلانية منطقية، وهو ما يُعرف بالنموذج السداسى للتخطيط والذى يهتم بالتحليل المنطقى للحقائق المتصلة بالموقف، وعلى أساس تشخيص المشكلة التى نخطط لمواجهتها وتوفير الحلول البديلة وإختيار الحل الامثل على أساس التقدير السليم لفاعلية هذا الحل

ويمكن من خلال ذلك الاستفادة من هذا النموذج فى تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء من خلال وجود دافع للتخطيط وكيفية تحقيق العدالة الاجتماعية والتى يشترك فى تحقيها كل أجهزة المجتمع، ولكي تتحقق لابد من وضع أهداف تخطيطية تتمثل فى تحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات- تحقيق الاندماج المجتمعى – تحقيق سيادة القانون- تحقيق المساواة فى الفرص المتاحة وترجمة ذلك إلى برامج.

- نموذج نيل جلبرت وهاري سبكت N.Glibert & H.Spect (1974).

ترتبط تلك النماذج بمتصل واحد تتحرك عليه فى إتجاهين متضادين يُطلق عليه المتصل التحليلى التفاعلى للتخطيط الاجتماعى، وهذا المتصل يرتكز على إتجاهين رئيسيين وهما:-

الاتجاه الأول: التخطيط كعملية وطريقة فنية.

الاتجاه الثانى: التخطيط كعملية سياسة اجتماعية.

ويعكس الإتجاهيين الرئسيين لدور المخطط الاجتماعى فى أقصى بداية ونهاية المتصل مع الوضع فى الاعتبار أن الجوانب الفنية لعملية التخطيط تتضمن بالدرجة الأولى مهام تحليلية(Analytic Tasks)،

ولذا يطلق على هذا الاتجاه الاتجاه المؤسسى التحليلى، بينما الجوانب السياسية والاجتماعية لعملية التخطيط ترتكز أكثر على المهام التفاعلية (Interactional Tasks) لعملية التخطيط ويطلق عليه الاتجاه الفردى العلاجى.

فالمهام التحليلية لعملية التخطيط تتضمن عمليات جمع البيانات الكافية والدقيقة وتحديد عدد المشكلأت المطلوب التخطيط لمواجهتها وتوفير الحلول المناسبة لها وترتيب الأولويات وتحديد الأهداف وتصميم ووضع البرامج وتقدير النفقات والتكاليف وتقدير الفوائد، التى سوف تتحقق عند تنفيذ البرامج ومتابعة وتنفيذ البرامج وأخيراً مهام تقويم هذه البرامج والتعرف على الايجابيات وجوانب القصور للاستفادة من ذلك فى أى عمليات تخطيطية تتم مستقبلاً كما تعتمد أكثر على الخبراء والفنيين وتحقيق إصلاح شامل.

أما **المهام التفاعلية** لعملية التخطيط فتتضمن الحصول على المعلومات من الآخرين، الاتصال سواء بين الأفراد او المنظمات والاعداد لصنع القرار من خلال تناول وجهات النظر وبناء نظام تخططى كما ترتبط هذه بمهارات يجب أن تتوفر لدى المخطط الاجتماعى (السروجى،2013،ص188).

ويمكن الاستفادة من هذا النموذج فى التخطيط لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال أن المهام التحليلية تركز على الجوانب الفنية للتخطيط من خلال أنه يجب الاعتماد على الخبراء والمتخصصين لتحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك الاهتمام بمشكلة الفقر وضرورة حلها حيث أنها أصبحت خطراً يهدد الاستقرار السياسى والسلام الاجتماعى داخل المجتمع نظرا لتزايد معدلاته يوما تلو الآخر والاعتماد على التخطيط القومى ووضع سياسات لتحقيق العدالة الاجتماعية داخل المجتمع والحد من الفقر وتحقيق التنمية الشاملة من خلال الاهتمام بتوفير فرص العمل – الاستثمارات – الحد من الزيادة السكانية – الاهتمام بالتنمية الاقتصادية – الخ)

أما الجانب التفاعلى فيكون التركيز فيه على ضرورة تغيير الفقراء أنفسهم والاعتماد على أنفسهم فى زيادة دخولهم داخل المجتمع وضرورة الاعتماد على اللامركزية فى اتخاذ القرار وفى تحقيق التنمية وضرورة البحث عن أساليب لحل مشكلة الفقر أكثر من التركيز على المشكلة نفسها

- نموذج فريدمان 1974

وضع فريدمان " نماذج للتخطيط تسمى بالنماذج التقليدية وتتحدد تلك النماذج في:- **Carlson &** (Awkerman,1991,p43)

أ. نموذج النسق الفلسفي:

ويركز على أساليب التخطيط، والتي تشتمل على البحث والفحص داخل الأسس والقواعد الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية فى مجتمع التخطيط، وكذلك دراسة هيكل القطاع الذي يتم التخطيط له .

ب. النموذج العقلاني:

ويقوم هذا النموذج على التركيز على منظومة النسق القائم، واستثمار الموارد والقوى العاملة، ومعدل العائد ومستوى الرضا عن النتائج وذلك من خلال التفكير والبحث والدراسة العقلانية.

ج- نموذج التنمية المنظمة:

ويركز على فكرة التغيير التنظيمي، وتحديد العناصر التى تشتمل على اتجاهات العلاقات الإنسانية في النمط الإداري السائد لجذب الانتباه للتغيير وإرضاء الموظفين في المنظمات التخطيطية والقائمين على عملية صنع القرار ودراسة قدرات المنظمات القائمة في المجتمع كأساس لتحقيق التنمية .

د. النموذج السلطوي:

يقوم هذا النموذج على فكرة دراسة السلوك التنظيمي بواسطة الإدارة الشعبية والاقتصاديين والعلماء والعاملين والمهتمين في مجال التخطيط، ويعد هذا النموذج أقل اهتماماً بالتغيير كهدف للتخطيط الاجتماعي حيث يهتم برأي الخبراء والفنيين على حساب أفراد المجتمع أثناء العملية التخطيطية.

ويمكن الاستفادة من هذا النموذج فى التخطيط لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال أن كلا منهما يركز على مرتكزات محددة فيركز نموذج النسق على ضرورة الدراسة الدقيقة والمحددة والكافية والحديثة للفقر فى المجتمع لبحث مدى تطور المشكلة وأسبابها وكيفية علاجها بينما يركز النموذج العقلانى على ضرورة استثمار الموارد المتاحة فى المجتمع سواء كانت مادية أو بشرية أو تنظيمية لتحقيق العدالة الاجتماعية، بينما يركز نموذج التنمية المنظمة على تحديد الأجهزة المسئولة عن تحقيق العدالة الاجتماعية وكيفية تحقيق التعاون والتنسيق والشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء فى المجتمع، بينما يركز النموذج السلطوى على الاهتمام برأى الخبراء والفنيين لتحقيق العدالة الاجتماعية لما يمتلكونه من خبرات ورؤى استشرافية للحد من الفر وتمكين الفقراء وتحقيق العدالة الاجتماعية

- نموذج نيل جلبرت وهاري سبكت N.Gilbert & H.Specht (1977م). (على،1999،ص155)

وهو يعتبر نموذج موجهاً للتدخل المهني للمخطط الإجتماعي وهو يتكون من ثلاثة متغيرات هي:

أ- متغير النسق التخطيطي ويتحدد في:-

الجهاز الذى يتم من خلاله وضع الخطة، علاقة الجهاز بالأجهزة الأخرى افقياً ورأسياً- الحقائق المجتمعية المؤثرة على الجهاز التخطيطي.

ب- أساليب التدخل المهني وتتضمن: استراتيجيات وضع وتنفيذ الخطة – تكتيكات وضع وتنفيذ الخطة – الدور المهني للمخطط الاجتماعي.

ج- العائد المهني: الناتج من تنفيذ برامج ومشروعات الخطة – معدلات الأداء – العملية التخطيطية.

ويمكن الاستفادة من هذا النموذج فى تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء من خلال، ضرورة تحديد من المسئول عن تنفيذ وتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع للحد من الفقر وتحسين نوعية حياة الفقراء هل الدولة وحدها أم المجتمع المدنى أم كلاهما معاً، وهل جهاز واحد من أجهزة الدولة أم تكاتف بين الأجهزة الموجودة جميعا من خلال وجود سياسات واضحة ومعلنة لتحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع، وضرورة وضع استراتيجيات وتكتيكات وأدوار مهنية لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال جمع المعلومات وتحديد الاحتياجات للفقراء ودراستها وتحديد أولوياتها وتحديد ووضع الخطة وتنفيذها من أجل الوصول إلى نتائج تسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع.

وبعتبر الفريد كان من العلماء الأوائل المؤسسين للمدرسة العقلانية الرشيدة فى التخطيط الاجتماعى وهو صاحب النموذج العقلانى الذى يتضمن الخطوات الست: والتى تم عرضها فى نموذج وقد قدم

جلبرت**(Gilbert) وسبكت(Specht)** إقتراح مكعب للتخطيط الاجتماعى يقوم على ثلاثة محاور وهى:-
(Gilbert, & specht, 1979, p.p72:73)

المحور الأول: ويتضمن خطوات العملية التخطيطة التى تبدأ بمرحلة تحليل المشكلة تم تحديد الإطار العام للخطة وتحديد الهدف ووضع الخطة ثم التنفيذ والمتابعة والتقويم.

المحور الثانى: ويتناول تحديد المستوى الجغرافى الذى يتدرج من المستوى القومى ثم المستوى الاقليمى ثم المحافظة فمستوى المركز أو المدينة وأخيراً مستوى الجيرة أو القرية

المحور الثالث: وهو المجال الوظيفى(النوعى) وينقسم إلى ثلاثة مجالات رئيسية للتخطيط وهى المجال الاجتماعى والمجال الاقتصادي والمجال المادى.

فالمعيار الأساسى للوصول لخطة مناسبة هو مدى ما يمكن أن يحقق المخطط الاجتماعى من إتفاق عام أو شبه عام بين أفراد المجتمع وتفاعلهم الإيجابي ومشاركتهم فى العملية التخطيطية، ومن هنا فمن الآليات التي تساعد المخطط الاجتماعى على تحقيق هذا الهدف، هو توفير البيانات والمعلومات الكافية والتى تستند إلى القيام بالمهام التحليلية، سواء الدراسة أم استخلاص الحقائق، وأهمية ذلك فى تبادل الآرأء بين أفراد المجتمع وتسهيل الإتصال المنظم بينهم وتهيئة أفضل مناخ للحوار الديمقراطى بين أفراد المجتمع حول المشكلة والتخطيط لمواجهتها وهى التى تستند عليها المهام التفاعلية.(مختار، 1995، ص36)

ويمكن الاستفادة من هذا النموذج لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء من خلال توفير المعلومات والبيانات الدقيقة والحديثة عن مشكلات واحتياجات الفقراء والقيام بالمهام التحليلية بإجراء الدراسات وإستخلاص الحقائق وتبادل الأراء بين أفراد المجتمع وفتح فرص الحوار الديمقراطى حول تلك الاحتياجات والمشكلات وتحديد أولوياتها ومدى توافر الموارد والامكانات المطلوبة لاشباع تلك الاحتياجات ومواجهة المشكلات لتحديد حتى يتسنى إتخاذ قرارات سليمة فعالة لوضع وتنفيذ الخطط التى تسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية.

-النموذج المرحلىIncremental Model

يقوم هذا النموذج على إمكانية الاختيار بين الحلول والبدائل الممكنة والتى يمكن أن توصلنا إلى نفس النتيجة كما يمكن أن تتعارض مع السياسات القائمة فى المجتمع وبذلك تستهدف إحداث تغيير مقصود فى سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية والمحك الرئيسى للوصول إلى خطة ملائمة هو ما يحققه من اتفاق عام ويتطلب توفير بيانات ومعلومات وتبادل الأراء ووجهات النظر بين أفراد المجتمع(السروجى،2013،ص191)

ويؤكد **Charles lindblom** على نهج إتخاذ القرارات التدريجية، وذلك من خلال تحديد الخطط والبرامج من خلال المفاوضات وجماعات المصالح والقيام بالوساطة لتحقيق تنازلات من قبل الحكومة، من خلال إرضاء الناس وخصوصاً الفقراء وإعتماد صانعى القرار على الشبكات الاجتماعية لجمع المعلومات.

(Katherine &, Mary, 2008, p81)

ويمكن الاستفادة من هذا النموذج لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء من خلال طرح الحلول والبدائل لتحقيق العدالة الاجتماعية التى تحظى باتفاق عام واقبال شعبى عليها وطرح آليات تحقيقها من خلال التفاعل والتواصل بين أفراد المجتمع وتحويلها إلى آليات تنفيذية من خلال صياغتها فى صورة تشريعات وقوانين

تترجمها السياسة الاجتماعية الى استراتيجيات وخطط وبرامج وأنشطة تشبع الاحتياجات وتحقق الأهداف وتخفف من حدة الفقر.

- النموذج المختلط Mixed Scanning Model

يتضمن هذا النموذج التخطيطى خليطاً من العوامل والأسس القائمة على النموذج العقلانى والتحليلى والأسس التى تقوم عليها صنع قرارات تخطيطية مع إعطاء أهمية أكثر للجانب الإنساني والاجتماعي الذى يؤكد الجوانب التفاعلية للتخطيط وضرورة اتفاق عام وضروة توافر بيانت ومعلومات كثيرة عن المشكلة المطلوب اتخاذ قرار بشانها وتوفير أنسب الحلول من خلال القيام بدراسة شاملة تتضمن الجوانب المختلفة ووجهات النظر المتابينة. (السروجى،2013،ص191)

ويمكن الاستفادة من هذا النموذج لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء من خلال التركيز على الجوانب التفاعلية فى التخطيط لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء وأهمية جمع البيانات وإجراء الدراسات والمسوح للتعرف على آراء الفقراء المتباينة حيث أن الفقر لم يعد فقر الدخل بل أصبح الفقر المعرفي، وكذلك لأبد من التركيز على جودة المعلومات من حيث الدقة- الملائمة – الحداثة – الكفاية ومن ثم مشاركتهم فى اتخاذ القرارت، التى تمس نوعية حياتهم والتوصل إلى اتفاق عام بين أفراد المجتمع وجماعاته وقادته وتنظيماته حول برامج رعايتهم.

- النموذج التوافقى أو التفاعلى Transactive Planning Model

يؤكد هذا النموذج على الجانب الإنساني الاجتماعي لعملية التخطيط ويفترض فى التخطيط المحلى اللامركزي والأساليب التى توفر قدراً من التفاعل بين أفراد المجتمع ويرتبط نجاح التخطيط بوجود اتفاق عام واسع النطاق حول جميع الخطوات والمراحل التخطيطية مما يتطلب تفاعلاً مباشراً ومنطقياً والحوار المستمر لتبادل الرأى لأحداث التغيير المطلوب. (السروجى،2013،ص192)

ويمكن الاستفادة من هذا النموذج لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء من خلال أن نجاح التخطيط على هذا المستوى يجب أن يقوم على أساس توافر اتفاق عام واسع بين هذه الوحدات المحلية غير المركزية، حول جميع خطوات التخطيط، وهذا بدوره لا يسهل تحقيقه إلا بتوافر أقصى قدر ممكن من التفاعل إلى حيث يمكن أحداث التغيير المطلوب وأن لكى تتحقق العدالة الاجتماعية لابد أن نبدأ من أسفل إلى أعلى أن من الاحتياجات الفعلية للمواطنين حتى نتمكن من وضع الخطط والبرامج والمشروعات التى تحد من فقرهم وتحقق طموحاتهم ولذلك يجب على الوحدات المحلية أن يكون لها دور فى التخفيف من حدة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء.

وتكمن الاستفادة من النماذج فى التخطيط الاجتماعى في انها تساعد المخططين على استخدام أساليب التدخل المهني المقصود الذي يستطيع من خلاله إحداث التأثير المنشود وإيجاد الحلول لبعض المشكلات المجتمعية البالغة التعقيد وأيضا معرفة كيفية استخدام هذه الأساليب لزيادة قدرات المخطط على التحليل والربط بين المتغيرات وتحديد العلاقة القائمة فيما بينهم.

المدخل

1- مفهوم المدخل

يعرف المدخل بأنه مجموعة من الافتراضات التى تربطها ببعضها البعض علاقات متبادلة وهذه الافتراضات تتصل اتصالاً وثيقاً بطبيعة الشئ المراد الوصول اليه (عبد العال، 2003، ص 14)

فهناك العديد من المداخل النظرية التى يمكن استخدامها التخطيط الاجتماعى لمواجهه المشكلات :-

(Eric & Barbara,2000, p19)

1- مدخل تغيير الاتجاهات: حيث أن المخططين هم الأكثر قدرة على التنبؤ بالمستقبل وبالتالى الإجراءات التى يجب إتباعها حيال ذلك التغيير لتحقيق الاهداف .
2- مدخل تغيير الفرصة: حتى تتاح للمواطنين الرؤية الواضحة لتطور الاحداث والمشكلات المجتمعية
3- مدخل تغيير الموضوع: وهو التوجه ولفت الانظار فى المجتمع وإبراز الموضوعات الهامه والتى تحتاج إلى مجهودات لحلها .
4- مدخل تغيير الهدف: فالأهداف مرنه وشامله فيمكن تقديم هدف على اخر طبقا لما يمر به المجتمع من تغيرات وبالتالي وضع الاهداف تختلف حسب الرؤية العلمية والمجتمعية
5- مدخل تغيير الرؤية: التى هى موجهه للنظرة الموضوعية الشاملة للأدوار.
6- المدخل المختلط: الذى يتضمن اكثر من مدخل .

ويظهر تأثير التخطيط الاجتماعي على إدارة التغيير حيث يستخدم المخططون الاجتماعيون التفكير العقلاني والتكتيكي والنظامي بما لديهم من خبرة على تقديم الاستشارات، ويقومون بتحديد وبناء تقديرات خدمات الرعاية الاجتماعية ويتعامل المخططون الاجتماعيون مع البيئة الاجتماعية، والتي تفتقر للخدمات والعدالة فى توزيعها وغياب المساعدات والخدمات المقدمة . (السروجي، 2003، ص426)

ويقصد بالمدخل في هذا البحث: هو بناء مترابط من الافتراضات والعلاقات يسهم فى وضع إطار تصوري ورؤية شاملة يمكن تحقيقها فى المستقبل لكيفية تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء.

خامسا: الإجراءات المنهجية للبحث

1- نوع الدراسة: ينتمى هذا البحث الى نمط البحوث والدراسات النظريه المكتبية الذى يسعى إلى فهماً متعمقاً وتفسيراً شاملاً لمجال البحث الموضوعى، يعتمد البحث النظرى المكتبى على تحليل البيانات بطريقة استقرائية، من خلال استخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء.

2- منهج الدراسة: اعتمد البحث علي المنهج العلمي بإستخدام المنهج الاستقرائي فى تقديمه لمتغيرات الدراسة معتمداً على العرض والاستنتاج المنطقى والتحليل لبعض الدراسات السابقة ذات الاهتمام ، وتوفير معلومات مرجعية حول القضايا موضع التساؤل بالإضافة إلى التوصل إلى تفسيرات لها من خلال استخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء.

3- الأدوات البحثية للدراسة: اعتمد الباحث على تحليل مضمون نتائج الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بمتغيرات الدراسة ونماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء.

سادسا: رؤية تحليلية لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء من منظور التخطيط الاجتماعي

من خلال استعراض الإطار النظري للدراسة، وتحليل نتائج الدراسات والبحوث العالمية والمحلية باستخدام نماذج ومداخل التخطيط الاجتماعي، يمكن التوصل إلى رؤية تحليلية لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء من منظور التخطيط الاجتماعي.

1- الأهداف:

الهدف الرئيسي للرؤية: تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء من منظور التخطيط الاجتماعي.

ويتم ذلك من خلال بناء مجتمع عادل متكاتف يتميز بالمساواة فى الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، مجتمع قادر على كفالة حق المواطنين في المشاركة والتوزيع العادل في ضوء معايير الكفاءة والإنجاز وسيادة القانون، ويحفز فرص الحراك الاجتماعي المبني على القدرات، ويوفِّر آليات الحماية من مخاطر الحياة، ويقوم على التوازي بمساندة شرائح المجتمع المهمشة ويحقق الحماية للفئات الأولى بالرعاية وبخاصة الفقراء

2- القضايا المحورية:

سياسات الرعاية الاجتماعية، التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية، الحماية الاجتماعية للفقراء، المساواة فى الفرص المتاحة، الاندماج الاجتماعي للفقراء، النزاهة والمساءلة لمواجهة الفساد، تحسين نوعية حياة الفقراء، العدالة فى توزيع الدخول، الديمقراطية، التنمية البشرية.

3- المرتكزات:

صنع سياسات اجتماعية جدية تنطلق من القاعدة إلى القمة، التخطيط التشاركي بين شركاء التنمية تفعيل السياسات والبرامج الخاصة بالحماية الاجتماعية للحد من الاستبعاد الاجتماعي للفقراء، تكافؤ الفرص بين الجميع فى جميع مجالات الرعاية الاجتماعية، تمكين الفقراء للمشاركة فى صنع القرارات، تفعيل مبادئ الحكم الرشيد، تحسين جودة خدمات الرعاية الاجتماعية، توزيع الدخول بشكل عادل على أفراد المجتمع من خلال سياسات مالية تراعى الحد الادنى والاقصى للأجور التعبيرعن الرأي واحترام حقوق الانسان الأساسية، بناء قدرات الفقراء.

4- المتطلبات:

ضروة مشاركة الفقراء فى التعبير والمشاركة في مراحل وضع وتنفيذ وتقويم سياسات الرعاية الاجتماعية تحقيق التنسيق والتكامل بين شركاء التنمية من خلال البروتوكولات والاتفاقيات أثناء وضع خطط الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، زيادة الموارد المالية لتفعيل برامج الحماية الاجتماعية فى المجتمع لاستهداف الفقراء فى المجتمع، الاتاحة والاستفادة من الفرص على أساس الكفاءة وليس الوساطة. التمكين الاقتصادي والسياسي والقانوني والاجتماعي للفقراء فى المجتمع وتفعيل مبادى الشفافية والمحاسبية والاستجابة لحاجات الفقراء والرؤية الاستراتيجية داخل مؤسسات المجتمع، الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات أثناء تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية وضمان المتابعة والتقويم لخدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة، إعادة هيكلة نظام الأجور داخل المجتمع، مشاركة الفقراء فى ممارسة استحقاقاتهم التى كفلها لهم الدستور داخل المجتمع، التأهيل والتدريب للفقراء.

5- الاستراتيجيات:

استراتيجية التمكين، استراتيجية التنمية، استراتيجية المشاركة، استراتيجية التنسيق، استراتيجية التضامن، استراتيجية الاتصال، استراتيجية الاقناع، استراتيجية التنافس، استراتيجية الضغط، استراتيجية القوة.

6- التكتيكات:

تكتيك العمل الجماهيري الشعبي، تكتيك الحركة المنظمة بين القيادات، تكتيك المساعدة الذاتية تكتيك التغيير الجذري الشامل.

7- الأدوات

اللوائح والقوانين، المؤتمرات والندوات، الخرائط التخطيطية، المقابلات، التقارير، المناقشات والاجتماعات، إجراء المسوح واستطلاعات الرأي.

8- مراحل التخطيط الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء:

أ- مرحلة وضع الخطة: -

تحديد الاحتياجات والمشكلات التى يعاني منها الفقراء، تحديد أولوية الحاجات المراد تحقيقها من وجهة نظر الفقراء، تحديد الأهداف المراد تحقيقها، اشراك الفقراء في جميع مراحل التخطيط تحديد الموارد والامكانيات الموجودة بالمجتمع، تحديد البرامج والمشروعات التي تسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء، تحديد البدائل المتاحة وتكلفة كل بديل واختيار البديل الأمثل، اتخاذ القرارات التي تسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية، وضع خطة وسياسة عمل يوضح بها كيفية تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء.

ب- مرحلة تنفيذ الخطة: -

وضع هيكل تنظيمي محدد المسئوليات والاختصاصات لتنفيذ الخطط، تحقيق التعاون والتنسيق بين أجهزة التخطيط وأجهزة التنفيذ، توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة، تقليل الوقت والجهد أثناء التنفيذ، تحقيق المزيد من المرونة لمواجهة المشكلات التي تعوق التنفيذ، تحقيق الشراكة بين الدولة والمواطنين والقطاع الخاص والمجتمع المدني أثناء تنفيذ الخطة، الالتزام بالخطة الزمنية المحددة لتنفيذ البرامج والمشروعات.

ج- مرحلة المتابعة والتقويم: -

ضرورة تشكيل لجان لمتابعة الأساليب المحددة للتنفيذ، تشكيل لجان لمتابعة أداء العاملين اعداد نماذج تقارير دورية للبرامج والمشروعات المقدمة للفقراء، تحديد نقاط القوة والضعف عند تنفيذ البرامج والمشروعات، تحديد نسبة انجاز كل هدف من أهداف الخطة، المقارنة بين ما تم تنفيذه من برامج ومشروعات للفقراء للفئات المستهدفة بما هو مستهدف، وضع خطة للتحسين والتطوير المستمر للخدمات المقدمة.

9- آليات تفعيل العدالة الاجتماعية للفقراء: -

استخدام وسائل الضبط الاجتماعي (الرسمي – غير الرسمي) للالتزام بتطبيق مواد الدستور لتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين فى المجتمع، سن القوانين الرادعة للقضاء على ظواهر الفساد

والرشوة والمحسوبية، تفعيل دور الأجهزة الرقابية فى المجتمع، وجود معايير وواضحة وعادلة ومعلنة للجميع للاستفادة من الفرص المتاحة التي تطرحها الدولة.

10-المساواة في الحقوق والواجبات: -

تطبيق القانون بشكل عادل على جميع أفراد المجتمع دون تمييز لأي اعتبارات، تشجيع الفقراء على المطالبة بحقوقهم المشروعة لدى الجهات المسئولة، نشر ثقافة المواطنة بين جميع أفراد المجتمع وبصفة خاصة لدى الفقراء الأكثر حرمانا، تطبيق مبدأ الثواب والعقاب على الجميع دون تمييز.

11-سيادة القانون: -

تخصيص وحدات لمراقبة مدى الالتزام بالقواعد واللوائح المنظمة للعمل، تطبيق اللوائح والقوانين على الجميع دون تمييز، تحديد نظام لمراقبة تنفيذ الإجراءات القانونية، سن القوانين والتشريعات لمكافحة الفساد.

12-العدالة في توزيع الدخول: -

تطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور على جميع العاملين بالدولة، تطبيق نظام الضريبة التصاعدية حيث إنه كلما اتخذت منحنى تصاعديا فإن النظام الضريبي يتمتع بدرجة أعلى من الكفاءة فى تحسين الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، هيكلة نظام الأجور ووضع معايير واضحة ومعلنة للجميع للحصول على الدخل وربط، الدخل بالإنتاج، تناسب الدخول بالأسعار وإعادة ضبط السلع فى الأسواق والتحكم فيها من قبل الدولة ويتم تحقيق ذلك عن طريق فرض التسعيرة الاسترشادية والجبرية والقضاء على الاحتكار وتوفير السلع بشكل كاف فى المجمعات الاستهلاكية وتشجيع دور جهاز حماية المستهلك.

13-العدالة في توزيع الخدمات: -

ضرورة وضع خريطه لاستهداف الفقراء فى المجتمع (سواء استهداف وفقاً للمنطقة الجغرافية- الخصائص السكانية- وفقاً لحالة السكن) وتحديثها باستمرار وتحديد أكثر القرى والمناطق المحتاجة للخدمات وتوفير هذه الخدمات بها، وجود الخرائط التخطيطية فى المجالس المحلية التنفيذية والاستفادة منها عند توزيع الخدمات، ضرورة وضع نطاق التمكين للخدمات التي توفرها الدولة عن طريق إجراء الدراسات والبحوث الحديثة التي تحدد ذلك، توزيع الموارد المالية المخصصة للخدمات بشكل عادل بين الجميع سواء كانت مناطق حضرية (متحضرة –متخلفة) ريفية (قرى أم أو توابع) حسب الحاجة.

14-التمكين: -

تحقيق الاندماج الاجتماعي للفقراء، محو الأمية التعليمية والقانونية لدى الفقراء وتعريفهم بحقوقهم وواجبات، بناء القدرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية للفقراء من خلال الدورات التدريبية
الدفاع عن حقوق الفئات المهمشة والمستبعدة من خدمات الرعاية الاجتماعية، تحسين رأس المال البشري لدى الفقراء من خلال زيادة فرص حصولهم على الموارد والمعلومات والائتمان، خفض عمالة الأطفال.

15-الحماية الاجتماعية: -

ضرورة تطبيق مواد الدستور التي تحث على توفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بشكل واضح، إنشاء شبكة للأمان الاجتماعي ولاسيما في أوقات الأزمات والكوارث وحالات الطوارئ التي تواجه الفرد والأسرة، التكامل فى الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص مع الدولة بما يضمن التغطية الكاملة لكل المناطق والفئات المهمشة ويمنع فى الوقت ذاته التكرار والازدواجية فى تقديم الخدمات،

تبني عقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص يكون قائماً على تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء للحد من الاستبعاد الاجتماعي بالنسبة لهم، تبني أيدلوجية الطريق الثالث التي تركز على تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء ضحايا السياسات والممارسات غير العادلة، ضرورة الاعتماد على التخطيط التشاركي بين المسئولين والمستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية.

16- تشجيع النهج الديمقراطي وحرية الرأي والتعبير للفقراء: -

إطلاق الحريات المدنية والسياسية للفقراء، إشراك الفقراء فى صياغة القرارات التي تخصهم، والمشاركة فى وضع الأهداف وتنفيذ البرامج والمشروعات، تفعيل دور أجهزة الإعلام والأجهزة التنفيذية والشعبية فى توعية المواطنين بالقوانين التي تنظم مباشرة الحقوق السياسية، بنشر ثقافة حقوق الإنسان بين جميع أفراد المجتمع وتوعية المواطنين بالاتفاقيات والمواثيق والإعلانات التي تخص حقوق الإنسان فى المجتمع وتوعيتهم بحقوقهم وواجباتهم من خلال التعليم والإعلام والثقافة.

17-التنمية الاقتصادية: -

ضرورة الاهتمام بالمشروعات القومية فى المجتمع وأن تسعى الدولة إلى زيادة عدد هذه المشروعات من أجل توفير فرص للعمل القضاء على البطالة، تشجيع الاستثمارات داخل المجتمع بما يعود بالنفع العام على هذا المجتمع، ضرورة الاهتمام بالنواحي الأمنية لأن الأمن هو الركيزة الأساسية لانطلاق الاقتصاد داخل المجتمع، تنمية ثقافة العمل المهني الحر لدى الفقراء بالمجتمع، وتحسين امكانيه الحصول على خدمة صحية أفضل.

18-الجهات المسئولة عن التنفيذ: -

الأجهزة الحكومية، الأجهزة الرقابية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، وسائل الاعلام.

المراجع

- **المراجع العربية:**

1-أبو النصر, محمد زكى (2012),الاستبعاد الاجتماعى "الوجه الآخر للسياسة الاجتماعية", الإسكندرية, المكتب الجامعى الحديث.

2-ـــــــــــــــــــــ (2016), العدالة الاجتماعية حلم اليقظة فى مجتمع الاقصاء, بنها الجديدة, دار الفيروز.

3- إسماعيل, حسام محمد محمد (2015), العدالة الاجتماعية كمتغير لتمكين الفقراء من المشاركة فى صنع سياسات الرعاية الاجتماعية فى مصر, رسالة دكتوراة غير منشورة, جامعة حلوان, كلية الخدمة الاجتماعية.

4- البساطي, السيد حسن (2016), دور الأخصائي الإجتماعي في تحقيق العدالة الإجتماعية للفقراء, بحث منشور في مجلة الخدمة الإجتماعية, الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين العدد (55) .

5-البصام, درام (2014), العدالة الاجتماعية وسياسيات الانفاق العام في دول الثورات العربية, المركز العربي ودراسة السياسات .

6- الريدي, سوزيت (2015), العدالة الاجتماعية ودور مؤسسات الدولة, بحث منشور في مجلة المدير العربي,, جماعة الإدارة العليا, القاهرة. العدد (210)

7-الزيادى, داليا (2011): العدالة الإجتماعية ومشكلة الفقر في مصر, بحث منشور في مجلة كلية التجارة, جامعة عين شمس,المجلد (15),.

8- السروجى, طلعت مصطفى & وآخرون (2003), التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية, مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعى, جامعه حلوان .

9-النجار, أحمد السيد (2012), "الآليات الاقتصادية لبناء العدالة الاجتماعية",تقرير الاتجاهات لاقتصادية والاستراتيجية, القاهرة, مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

10- النجار, أحمد السيد وآخرون (2005), "جغرافية الموارد الاقتصادية وعلاقتها بالفقر فى البلدان العربية", القاهرة, مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

11-النمر, عوض (2003), الحق فى الديمقراطية,القاهرة, مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية, مجلة الديمقراطية, العدد التاسع.

12- جلبى, على وآخرون (2007), الفقراء فى مصر بين الاجحاف والانصاف:رؤية مستقبلية "قضايا الفقر والفقراء فى مصر, بحث منشور فى المؤتمر السنوى التاسع, القاهرة, المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

13- حسب النبي, أحمد محمد نبوي (2017), أدوار مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وإمكانية الإفادة من خبراتها في مصر, بحث منشور في مجلة كلية التربية, جامعة عين شمس,العدد (37).

14-ـــــــــــــــــــــ (2017), دراسة تحليلية لمفهومي الفقر والعدالة الاجتماعية في ضوء الفكرين الاقتصادي والسوسيولوجي المعاصرين وإمكانية الإفادة منها في مصر,بحث منشور, رابطة التربية الحديثة, العدد (107).

15- حسن, محمود جابر فراج (2018),العدالة الاجتماعية كمدخل لتدعيم قيم رأس المال الاجتماعي لدي فقراء الحضر, رسالة دكتوراه غير منشوره,كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة أسيوط .

16- حمزة, أحمد إبراهيم (2015), السياسة الاجتماعية, عمان, دار المسيرة للنشر والتوزيع.

17-ـــــــــــــــــــــ(2015), التخطيط الإجتماعى, عمان, دار الميسرة للنشر والتوزيع.

18- سالم, منى وآخرون (2010),ما بين الفساد والحكم الرشيد,القاهرة, مركز العقد الاجتماعى.

19السروجى، طلعت مصطفى، (2011), تمكين الفقراء "استراتيجيات بديلة",القاهرة, مكتبة الأنجلو المصرية.

20-ـــــــــــــــــــــ (2013), التخطيط الاجتماعي نظريات ومناهج, الإسكندرية, المكتب الجامعي الحديث.

21-عبد الفتاح, محمد عبد الفتاح (2015), العدالة الاجتماعية كمتغير في التخطيط لتحسين نوعية حياة فقراء الحضر, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الخدمة الاجتماعية, جامعة حلوان.

22-عثمان, عبد الرحمن صوفى, سرحان, محمود عرفان (2015),التخطيط الاجتماعى فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية, عمان, دار الكتاب الجامعى .

23-على, ماهر أبو المعاطى (1999), التخطيط الاجتماعى, ونماذج من السياسة الاجتماعية فى الدول العربية الخليجية,, الفيوم, مكتبة الصفوة.

24-ـــــــــــــــــــــ (2008): التخطيط الاجتماعى فى مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة,القاهرة, مكتبة زهراء الشرق .

25- ـــــــــــــــــــــ (2004), التخطيط الاجتماعي ونموذج السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري, القاهرة, مكتبة زهراء الشرق, ط ٦.

26-عمارة, بثينة حسنين (2001): التنمية البشرية وأساليب تدعيمها, القاهرة, دار الأمين.

27-عويس, منى, الأفندى, عبلة (2005),التخطيط الاجتماعى والسياسة الاجتماعية بين النظرية والتطبيق,القاهرة,دار الفكر العربي.

28- كريم, كريمة (ترجمة سمير كريم) (2005), دراسات فى الفقر والعولمة فى مصر والدول العربية, القاهرة, المجلس الأعلى للثقافة.

29- ليلة, على (2002),دور المنظمات الأهلية فى مكافحة الفقر, القاهرة, الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

30- محمد, إيناس ذكريا (2008), نحو منظومة لاستهداف الفقراء فى مصر باستخدام المسح الديموجرافي الصحي 2005, القاهرة, مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار.

31- محمد, لمياء جلال الدين (2009),التخطيط لتفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق العدالة الاجتماعية للفقراء في مصر, مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية,كلية الخدمة الاجتماعية,جامعه حلوان,العدد السادس والعشرين,ج الخامس.

32- مختار, عبد العزيز عبد الله (1995), التخطيط لتنمية المجتمع المحلى, الإسكندرية, دار المعرفة الجامعية

مركز دراسات الوحدة العربية (2011), المشروع النهضوي العربي نداء المستقبل, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية,

المراجع الاجنبية:

1- Andrade, Martins Alexandre (2017), The cry of the poor, Anthropology of suffering and justice in health care from a Latin American liberation approach, Dissertation, Ph.D., Marquette University.

2- Antoinette, Lombard & Twikirize, Janestic M (2014), Promoting social and economic equality: Social workers Contribution to Social Justice and Social Development in South Africa and Uganda, International Social Work, Vol. 57(4).

3- Biggs, S. (2008), Learning from the Positive to Reduce Rural poverty and , md, University of East Anglia, United Kingdom."increase Social Justice

4- Blessings (2003),The Participatory Development Approach Under A microscope:The Case of the Poverty Alleviation Program in Malawi,vol (18), N (1), The Journal of Social Development in Africa.

5- Carlson, R .v & Awkerman. G. Ed s (1991), Educational Planning Concepts, Strategies and Practices, While Plains. N.Y long man .

6- Cassandra, Andrusz- Ho Ching (2020), A Hunger for Justice: Everyday Forms of Latinx Resistance in New York State's Capital Region, Dissertation Ph.D., New York, State University

7- Comellas, J. Shane (2020), The Gospel for the Poor: Reimagining the Church's Engagement with the Poor in Conversation with Clement of Alexandria, md, Duke University.

8- Eric Damian kelly & Barbara ker (2000),Community Planning An Introduction to the comprehensive plan,island press Washington, D.C.Covelo, California,.

9- Freiman, C (2012),Why Poverty Matters Most: Towards a Humanitarian Theory of Social Justice, md, United States,. Cambridge University .

10- Gilbert, Neil & specht, Harry (1979), Planning For Social Welfare- issues. Models and Tasks, N.J . Prentice Hall.Inc,.

11- Iqbal,Munawar(2018), Poverty Inequalities and the Perceptions on Distributive Justice .Publicshed Research .King Abdul-Aziz Magazine .

12-Katherine, Mary(2008) Approaches, Comparative & Netting, Ellen Program Planning. John Wiley & Sons, Inc. New Jersey

13- Kuilema, Joseph (2013), Social Justice and Media Communications Technology and Poverty Reduction, md,USA, Calvin College.
14- Litho, Patricia K(2007), Information and Communication Technologies and the Empowerment" of Women in Rural Uganda. Ph.D., University of East London, (United Kingdom)

.